

مدمنو الضرائب

ريتشارد ران

مركز كاتو

11 مايو 2010

Taxaholics

By Richard W. Rahn

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- من كبار الباحثين في مركز كاتو.
- رئيس مركز النمو الاقتصادي العالمي.
- رئيس هيئة مدراء السلطة المالية في جزر كايمان (2002-2008)، وهذه الهيئة مسؤولة عن تنظيم شؤون أكبر مركز مالي خارج أمريكا.
- عضو رئاسة مشروع النمو والتحول الاقتصادي في بلغاريا (1990-1991).
- نائب رئيس وكبير الاقتصاديين في غرفة التجارة الأمريكية (ثمانينيات القرن الماضي).
- أستاذ في عدد من الجامعات.
- قدم شهادات استشارية للكونغرس الأمريكي أكثر من 75 مرة.
- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا.

ريتشارد ران

عندما يصاب المرء بإدمان أمر ما فإنه يلجأ في العادة إلى أحد علاجين: الأول يتمثل في محاولة الاستعلام عن أخطار ما أدمن عليه، والثاني الابتعاد عما أدمن عليه إلى حد يعيق حصوله عليه. وفي حالة إدمان الضرائب نجد الكثير ممن أصيب بها في واشنطن، ومعظم المصابين هم من الحزب الديمقراطي. ويضاف إليهم بعض الجمهوريين: ويعتبر إدمان الضرائب أمراً رائجاً بالأخص ضمن طبقة السياسيين والمسؤولين المنتخبين. لا في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وإنما في العالم أجمع. على أن نسبة الإصابة الأكبر نجدها في أوروبا.

يعتقد الكثيرون في حركة (حفلة الشاي)¹ أن الدواء الأنجع لحل مشكلة الإدمان على الضرائب يكمن في إزالة المدمنين من المناصب الحكومية التي يلحقون بها الضرر الأكبر:

(1) حركة حفلة الشاي (Tea Party Movement): حركة شعبية لمناهضة زيادة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية. استمدت الحركة اسمها من (حفلة شاي بوسطن). وهي من الأحداث التي أدت إلى الثورة الأمريكية واستقلال أمريكا عن بريطانيا في ما بعد. حيث قامت مجموعة من المحتجين على الضرائب البريطانية برمي حمولة ثلاثة سفن (من الشاي) في البحر. وذلك في 16 ديسمبر 1773. (المترجم)

مدمنو الضرائب

وثمة عدد من العاملين في المنظمات المعنية بالشأن الاقتصادي العام. ممن يؤمنون بإمكانية إقلاع هؤلاء عن إدمانهم. فيحاولون تثقيفهم على أمل انقطاعهم عن سلوكياتهم المدمرة: ولكل من هذين الأسلوبين حسناته الخاصة به.

إن غالبية مدمني الضرائب يقبلون بالأخص على الضرائب الأكثر تدميراً. وهي الضرائب المطبقة على رأس المال: فمن جهة يمكن إيراد حجج مقنعة لفرض ضرائب على التبغ والكحول والوقود وغيرها من السلع. لكن فرض الضرائب على رأس المال بنسب مرتفعة ليس إلا الانتحار بعينه: فرأس المال هو الوسيلة التي يستخدمها رب العمل لتوظيف العمال وشراء مصانع وآليات جديدة. ومن يفرض ضرائب على الشركات وأرباح رأس المال وحصص أرباح المساهمين إنما يفرض في الأساس ضرائب على رأس المال. وكلما كبرت الضريبة قلت فرص العمل الجديدة.

في تقرير جديد صادر عن مركز كاتو يرى الخبيران الاقتصاديان في الضرائب دوانجي تشين (Duanjie Chen) وجاك مينتز (Jack Mintz) من جامعة كالغاري في كندا أن معدل (ضريبة الدخل للشركات) المعمول به في الولايات المتحدة يعد ضمن الأعلى عالمياً. مما يلحق الضرر بالاقتصاد ويشجع الشركات على نقل استثماراتها وأموالها إلى الخارج بحثاً عن بلاد منخفضة الضرائب. ثم يورد الخبيران المعدلات الضريبية الفعلية التقديرية في 80 بلداً (المعدلات الضريبية الفعلية تأخذ بالحسبان المعدلات الضريبية المشرعة إضافة إلى تكاليف ذات أساس ضريبي تؤثر على الضرائب المدفوعة عن الاستثمارات الجديدة. كمخصصات انخفاض القيمة الشرائية). ووجد الخبيران أن المعدل الضريبي الفعلي الذي تدفعه الشركات في أمريكا يبلغ (35%)، وهو أعلى بكثير من المعدل في ثمانين دولة (18.2%)، وكندا (28%)، وألمانيا (24.4%)، والسويد (19.5%)، وسويسرا (16.8%).

إذا ما أخذنا بالحسبان أن الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى شركات واستثمارات جديدة توفر الوظائف للعامل الأمريكي. وذلك في ظل استمرار الوضع الراهن. فهل يعقل

مدمنو الضرائب

أن تفرض الضرائب على الشركات. وبالأخص منها التي تمتلك أسواقا ومصانع في أنحاء العالم. وذلك بمعدلات ضريبية تتجاوز مثيلاتها في كندا وألمانيا والسويد وسويسرا على سبيل المثال لا الحصر؟ بالطبع لا. ولكن أمريكا تمر اليوم بمرحلة زيادة بعض الضرائب وتخفيض المخصصات. وهذا من شأنه أن يجعل عبء ضريبة الشركات أكثر إعاقة للتنافس. ومن المقترحات التي تبناها إدارة أوباما حاليا يتمثل في ضريبة جديدة على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. والتي يفترض بها أن تعوض عن بعض خسائر (تارب)¹ ولكنها تستثني مؤسستين ماليتين كان لهما النصيب الأكبر من الخسائر: فاني ماي وفريدي ماك. كذلك فإن صندوق النقد الدولي. وهو منظمة يعمل فيها موظفون من مختلف أنحاء العالم ولا يدفعون الضرائب. وبعض قادة الدول الأوروبية. من أمثال رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون. يرغبون بفرض ضريبة عالمية على المصارف؛ ولكن، لحسن الحظ. هنالك قادة أكثر عقلانية. من أمثال وزير المالية الكندي. عبروا عن عدم رغبتهم بالمشاركة في هذا الهراء.

ثمة ضريبة أخرى ذات تأثير هدام خاص. وهي ضريبة أرباح رأس المال؛ وهذا التأثير الهدام لم يمنع الكونغرس من أن يقر مؤخرا زيادة في مقدارها (كجزء من إجراءات قانون الرعاية الصحية). بل إن إدارة أوباما والكثير من أعضاء الكونغرس يحاولون حاليا إقرار زيادة أخرى في نهاية هذا العام من خلال عدم التمديد للتخفيضات الضريبية التي أقرتها إدارة بوش سابقا.

إن عددا من المنظمات المعنية بالشأن الاقتصادي العام تعمل سويا في محاولة لفت نظر أعضاء الكونغرس والأجهزة الإعلامية التي تحالفهم إلى الحماسة التي تنطوي عليها عملية زيادة الضريبة المفروضة على أرباح رأس المال. وفي أكتوبر ونوفمبر السابقين قامت

1) برنامج إغاثة الأصول المالية المتعثرة (Troubled Asset Relief Program: TARP): برنامج حكومي لشراء الأصول المالية للمؤسسات التي تعاني من ضعف في الجانب التمويلي. صدر بموجب قانون وقعه الرئيس جورج بوش الابن في 3 أكتوبر 2008. (المترجم)

مدمنو الضرائب

مجموعة (IRET) المختصة بأبحاث الضرائب برئاسة ستيفين اينتين (Stephen Entin) أحد كبار الخبراء الاقتصاديين في وزارة المالية سابقا بإصدار ثلاثة أبحاث ممتازة كتبها خبراء اقتصاديون مرموقون. وقامت هذه الدراسات بطرح صورة واضحة مفادها أن ضريبة أرباح رأس المال لو تعرضت للزيادة فستحصل الحكومة الأمريكية على عائدات ضريبية أقل إضافة إلى التسبب بخفض عدد الوظائف المتاحة ومعدلي الأجور ونمو الإنتاجية. وذلك بالمقارنة مع عدم وجود هذه الزيادة.

إن هذه الدراسات المشار إليها. إضافة إلى مقترحات زيادة ضريبة أرباح رأس المال. أدت في بداية العام الحالي إلى ظهور مجموعة تسعى إلى الحيلولة دون إقرار أية زيادة على هذه الضريبة. وقد كتب الخبير الاقتصادي المختص بشؤون الضرائب دان ميتشل (Dan Mitchell). وهو من كبار الباحثين في مركز كاتو. كلمة توجيهية حول هذا الموضوع وألقاها في شريط فيديو قصير تولى إنتاجه ونشره الجهة المؤسسة لهذه المجموعة. وهي مركز الحرية والرفاه التابع لمركز كاتو.

تتنامي الجهود المبذولة لمحاولة تثقيف مدمني الضرائب في الكونغرس حول قضية ضريبة أرباح رأس المال. ومؤخرا أعلنت اللجنة الأمريكية لتكوين رأس المال. والتي كانت خلف أول تخفيض لهذه الضريبة عام 1978. انضمامها إلى جهود محاربة أية زيادة فيها. ومع اجتماع لجان الكونغرس المعنية بالضرائب للبت في هذه القضية. تستعد العديد من المنظمات المعنية بالشأن الاقتصادي العام للانضمام إلى جهود الحيلولة دون إقدام الكونغرس على ارتكاب جريمة انتحار اقتصادي بحق البلاد.